

البحرين تمنع أكياس البلاستيك

نشر في جريدة أخبار الخليج بتاريخ 15 أغسطس 2019

بقلم الدكتور زكريا خنجي

ربما تعد البحرين من أوائل الدول العربية التي طالبنا فيها – ومن خلال هذه الصفحة وفي جميع البرامج الإذاعية والتلفزيونية التي قمنا بإعدادها وتقديمها – بالتخلص من أكياس البلاستيك بأنواعها المختلفة، إذ طالبنا بذلك منذ حوالي عام 1990 عندما قمنا بتدشين هذه الصفحة وحتى اليوم، لذلك فنحن فخورون بالتوجه إلى هذا المنع، ولا يسعنا إلا أن نقدم شكرنا للجنة التنسيقية برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، وذلك تطبيقاً للقرار الصادر عن اللجنة الوزارية للإعمار والبنية التحتية رقم 7-731-2018 بشأن تنظيم وخفض استخدام الأكياس وغيرها من المواد الاستهلاكية البلاستيكية، وقد تم الكشف عن أن القرار الوزاري رقم 11 لسنة 2019 بإصدار اللائحة الفنية للمنتجات البلاستيكية سيدخل حيز النفاذ في 21 يوليو المقبل 2019.

حسنٌ فعلت الحكومة ونضع يدينا في يدها للمضي قدماً في تنفيذ القرار، ولكن كل الذي نوده أن تجيب على بعض الأسئلة التي يطرحها المواطن البسيط، فالمعلومات غامضة، وهذا الغموض والنقص في المعلومات أديا

بصورة كبيرة إلى التخبط والعشوائية، ونشر الشائعات وما شابه ذلك في المجتمع، ومن هذه الأسئلة:

1- هل ستفرض رسوم جديدة على الأكياس البديلة، بحيث يتحمل تبعاتها المواطن عندما يقوم بشراء أغراض المنزل بصورة شهرية ؟

2- هل تمت دراسة الأكياس البديلة – التي من المفروض أنها قابلة للتحلل – من الناحية الصحية، وتبين أنها غير ضارة للإنسان ؟

3- هل لدينا مختبرات – أقصد في البحرين – يمكن أن تقوم بفحص الأكياس والمواد البلاستيكية الموجودة والتي سيتم توفيرها في أسواق البحرين للتأكد أنها غير ضارة وأنها قابلة للتحلل ؟

4- هل تم إجراء دراسات لقياس اتجاهات المواطن والمستهلك قبل التنفيذ بهدف معرفة التقليل من الأخطاء التي يمكن أن تحدث أثناء التطبيق، وبعده ؟ إن تمت فأين النتائج ؟

5- هل قامت الجهة المعنية بالبيئة بعمل حملة لتوعية المواطن والمستهلك بأضرار البلاستيك على البيئة والصحة ؟ ألا يستحق المواطن الوصول إليه حتى يفهم ماذا تفعل الحكومة ليكون هو والقرارات الحكومية في صف واحد بدلاً من التذمر والتطبيق على مريض ؟

6- هل ستتم مراقبة الأسعار والأسواق أثناء التنفيذ، إذ ربما سيقوم بعض التجار بتغيير أسعار البضائع بسبب إلزامهم بتغيير نوعية الأكياس ؟ وهل هذه الأكياس لها أسعار ؟

وربما الكثير من الأسئلة التي تحتاج إلى إجابات واضحة من الجهات المعنية، لذلك نقترح على الجهة المعنية، عمل حملة إعلامية توعوية تستهدف جميع المواطنين والمستهلكين وكذلك التجار، فنحن نريد أن يكون الجميع في صف واحد لإنجاح هذا القرار، ولا نريد أن تخرج لنا أصوات مخالفة – وإن كان الاختلاف مطلوباً – ولكن على الأقل فإن مثل هذا القرار يحتاج إلى تضافر الجهود والتعاون بين الحكومة والمواطن حتى ينجح هذا القرار.

لنجرّب مثل هذا التعاون ولو مرة واحدة، كمحاولة لتغيير نمط التطبيق والتنفيذ العلوي من غير رغبة.